

إي اف جي هيرميس تعلن إتمام خدماتها الاستشارية في صفقة بيع أسهم شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) بقيمة 2.45 مليار جنيه مصري من خلال آلية سجل الاكتتاب المعجل، مما يعيد الزخم إلى الطروحات الثانوية في السوق

القاهرة، 2 نوفمبر 2025

أعلنت اليوم شركة إي اف جي هيرميس، بنك الاستثمار الرائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتابع لمجموعة إي اف جي القابضة، عن نجاحها في إتمام خدماتها الاستشارية في صفقة بيع أسهم شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) من خلال آلية سجل الاكتتاب المعجل (Accelerated Bookbuild - ABB) في إحدى أبرز صفقات رأس المال الثانوية في السوق المصري خلال عام 2025، والتي تعكس ثقة المستثمرين وتحسن مستويات السيولة في السوق.

وقد قامت إي اف جي هيرميس بدور المستشار المالي والمروج الأوحد في الصفقة، مما يعزز ريادتها في تقديم حلول تمويل عالية الكفاءة وتنفيذها بسرعة وجودة عالية لعملائها. ويتم تداول أسهم شركة موبكو في البورصة المصرية تحت رمز التداول "MFPC".

وشهدت الصفقة قيام إي اف جي هيرميس بطرح عدد 87 مليون سهمًا من أسهم شركة موبكو، بقيمة إجمالية بلغت 2.45 مليار جنيه مصري. وتؤكد الصفقة الناجحة وسريعة التنفيذ على قوة شبكة المستثمرين لدى إي اف جي هيرميس، ومنصتها المتكاملة في أسواق رأس المال والمبيعات، وقدرتها على الحفاظ على استقرار أداء السوق ضمن أطر زمنية متسارعة.

وتعكس الصفقة ريادة إي اف جي هيرميس في أسواق رأس المال المصرية والإقليمية، كما تُبرز الدور الحيوي الذي تلعبه الطروحات السريعة في تعزيز السيولة، وتوسيع قاعدة المستثمرين، ودعم نشاط الأسواق الثانوية جنباً إلى جنب مع الطروحات الأولية التقليدية.

وفي تعليقه على الصفقة، قال ماجد العيوطي، الرئيس المشارك لقطاع الترويج وتغطية الاكتتاب في إي اف جي هيرميس: "تعكس هذه الصفقة جهودنا المستمرة لتعميق وتنويع مصادر السيولة في أسواق رأس المال بالمنطقة، وهي واحدة من سلسلة من الطروحات التي ساهمت في جذب المستثمرين تجاه أسواق رأس المال، واستمرار الزخم نحو الطروحات الجديدة والثانوية في السوق".

—نهاية البيان—

عن مجموعة إي اف جي القابضة

تحتل مجموعة إي اف جي القابضة كود (EGX: HRHO.CA – LSE: EFGD) بتواجد مباشر في 7 دول عبر قارتين، حيث نشأت الشركة في السوق المصري، وتوسعت على مدار أكثر من أربعة عقود من الإنجاز المتواصل. وقد ساهمت قطاعات الأعمال الثلاثة، بنك الاستثمار (إي اف جي هيرميس) ومنصة التمويل غير المصرفي (إي اف جي فاينانس) والبنك التجاري (بنك نكست)، في ترسيخ المكانة الرائدة التي تنفرد بها المجموعة وتعزيز قدرتها على إطلاق المزيد من المنتجات والخدمات المالية، بما يساهم في تقديم باقة شاملة من الخدمات لتلبية احتياجات عملائها من الأفراد والشركات بمختلف أحجامها والوصول إلى عملاء جدد.

وتعد إي اف جي هيرميس بنك الاستثمار الرائد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك عبر تقديم باقة فريدة من الخدمات المالية والاستثمارية، تتنوع بين الخدمات الاستشارية وإدارة الأصول والوساطة في الأوراق المالية والبحوث والاستثمار المباشر. وفي السوق المصري، وتمتلك مجموعة إي اف جي القابضة منصة رائدة في خدمات التمويل غير المصرفي وهي إي

اف جي فابنانس، والتي تغطي أنشطة متعددة تتضمن شركة **تنميه**، الشركة الرائدة في تقديم الخدمات المالية في مصر، وبالأخص للمشروعات متناهية الصغر، ومنصة التأجير التمويلي والتخصيم **إي اف جي للحلول التمويلية**، وشركة **فاليو** لتكنولوجيا الخدمات المالية وشركة **بداية** للتمويل العقاري وشركة **كاف** للتأمين، وشركة **إي اف جي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقديم خدمات البنك التجاري من خلال **بنك نكست**، البنك الرائد في مصر والمتخصص في تقديم باقة متكاملة من الحلول المصرفية للأفراد والشركات.

نفخر بالتواجد في: مصر | الإمارات العربية المتحدة | المملكة العربية السعودية | الكويت | البحرين | كينيا | نيجيريا

للاطلاع على المزيد، يُرجى زيارة: www.efghldg.com

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

مي الجمال

رئيس قطاع التسويق والاتصالات بمجموعة إي اف جي القابضة

melgammal@efghldg.com

عمر سلامة

نائب رئيس أول للاتصالات والعلاقات العامة بمجموعة إي اف جي القابضة

osalama@efghldg.com

قطاع العلاقات الإعلامية بمجموعة إي اف جي القابضة

PublicRelations@efghldg.com

ملاحظة حول البيانات الطليعة

في هذا البيان الصحفي، قد تصدر «مجموعة إي اف جي القابضة» بيانات تطلعية، مثل بيانات حول توقعات الإدارة والأهداف الاستراتيجية وفرص النمو وآفاق الأعمال. هذه البيانات التطلعية ليست حقائق تاريخية، ولكنها بدلاً من ذلك تمثل فقط إيمان «مجموعة إي اف جي القابضة» فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية، والعديد منها غير مؤكد وخارج سيطرة الإدارة، ويتضمن من بين أمور أخرى تقلبات الأسواق المالية والإجراءات والمبادرات التي يتخذها المنافسون الحاليون والمحتملون والظروف الاقتصادية العامة وتأثير التشريعات واللوائح والإجراءات التنظيمية الحالية المعلقة والمستقبلية. وبناءً على ذلك، يُحذر القراء من الاعتماد بشكل غير مبرر على البيانات التطلعية، والتي لا تكتب فقط إلا اعتباراً من تاريخ تقديمها.